



PDF

## البورصة تستقطب تدفقات أجنبية رغم الأحداث وثبتت التصنيف الائتماني يُعزز الثقة والنفط يحلّق لمستويات تاريخية

# اقتصاد الكويت بعد 25 يوماً من الحرب ثقة مستمرة وسيولة مستقرة وتصنيفات داعمة

### مرونة للاقتصاد الكويتي.. مؤشرات القوة في مواجهة الأزمات الجيوسياسية

تحليل أداء للاقتصاد الكويتي خلال أول 25 يوماً من الحرب.. وكيف ساهمت المصدات المالية والخطط الاستباقية في استمرارية الأعمال



### الجاهزية التشغيلية واستمرارية الأعمال

**استمرارية القطاع النفطي رغم التحديات الأمنية**  
تفعيل خطط الطوارئ لضمان تدفق الوقود للمحطات واستمرار عمليات التكرير دون انقطاع.

**طول لوجستية مرنة لقطاع الطيران**  
استخدام مطارات بديلة (الدمام والقيصومة) مع توفير نزل لي لضمان حركة السفر.

### مرونة للاقتصاد الكويتي.. مؤشرات القوة في مواجهة الأزمات الجيوسياسية

تحليل أداء للاقتصاد الكويتي خلال أول 25 يوماً من الحرب.. وكيف ساهمت المصدات المالية والخطط الاستباقية في استمرارية الأعمال

**الجاهزية التشغيلية واستمرارية الأعمال**  
تفعيل خطط الطوارئ لضمان تدفق الوقود للمحطات واستمرار عمليات التكرير دون انقطاع.

**طول لوجستية مرنة لقطاع الطيران**  
استخدام مطارات بديلة (الدمام والقيصومة) مع توفير نزل لي لضمان حركة السفر.

**زخم استهلاكي قوي في الأسواق المحلية**  
استمرار حركة الشراء والإنفاق خلال موسم العيد رغم صافرات الإنذار والظروف الاستثنائية.

**إجمالي السيولة المتداولة (في جلسة المراجعة): 74.86 مليون دينار كويتي**

**القيمة السوقية لبورصة الكويت: 50.6 مليار دينار كويتي**

**صافي الأصول الحكومية (توقعات 2026): 490% من الناتج المحلي الإجمالي**

واضحة على التكيف مع المستجدات، حيث وصلت أشطنتها التشغيلية دون توقف، مع إعادة تنظيم بعض العمليات بما يتناسب مع الظروف الحالية.

وقد برز هذا التماسك في استمرار عمل المجمعات التجارية، وشركات التوصيل، ومؤسسات الخدمات، إلى جانب مبادرات القطاع الخاص في دعم حركة السوق.

وتوفير البدائل التشغيلية، كما في قطاع الطيران والخدمات اللوجستية، ويعكس ذلك مرونة بيئة الأعمال في الكويت، وقدرة القطاع الخاص على لعب دور مهم للجهد الاقتصادي، بما يعزز من استقرار الاقتصاد ككل في ظل الأوضاع الاستثنائية.

**عاشراً: اقتصاد يدار بالمصدات.. لا بحدود الفعل**  
تكشف مجمل المؤشرات خلال الأيام الـ25 الماضية أن ما شهده الاقتصاد الكويتي لم يكن مجرد تماسك ظريفي، بل نتيجة مباشرة لوجود «مصدات اقتصادية» مترابطة، تشمل الأصول السيادية الضخمة، وقوة القطاع المصرفي، وتطور البنية التنظيمية للأسواق، إلى جانب قدرة الدولة على التدخل السريع والمنضبط عند الحاجة.

ففي الوقت الذي عادة ما تؤدي فيه الأزمات الجيوسياسية إلى اضطراب الأسواق وخروج السيولة وتراجع الثقة، أظهرت الكويت نموذجاً مختلفاً، حيث استمرت التدفقات الاستثمارية، وتماسك السوق المالي، وواصلت القطاعات الحيوية عملها دون تعطل، ما يعكس انتقال الاقتصاد من مرحلة التأثر بالأزمات إلى مرحلة إدارتها.

ولا يعني ذلك غياب التحديات، خصوصاً في ظل ارتباط الاقتصاد بأسواق الطاقة والتقلبات الإقليمية، إلا أن التجربة الحالية تشير بوضوح إلى أن الاقتصاد الكويتي يمتلك من الأدوات المالية والمؤسسية ما يمكنه من امتصاص الصدمات وتقليل آثارها، دون فقدان التوازن أو تعطيل النشاط الاقتصادي.

التي تم إعدادها مسبقاً، فقد استمر القطاع المصرفي في تقديم خدماته بكفاءة عبر الفروع والقنوات الإلكترونية، فيما واصلت الجهات الحكومية تقديم خدماتها وفق نظام عمل مرن يوازن بين الجاهزية التشغيلية ومتطلبات السلامة، كما حافظت قطاعات حيوية مثل الاتصالات والخدمات اللوجستية والتجارة على مستويات تشغيل مستقرة، ما ساهم في ضمان انسيابية النشاط الاقتصادي.

ويعكس هذا الأداء أن الاقتصاد الوطني لا يعتمد فقط على قوة موارده، بل على جاهزية مؤسسية متكاملة قادرة على إدارة الأزمات دون تعطيل مفاصل النشاط الاقتصادي، وهو ما يشكل أحد أبرز عوامل الاستقرار في ظل التغيرات الإقليمية.

**ثامناً: السيولة المحلية خط دفاع أول للاقتصاد**  
في مقابل التوترات الإقليمية، برزت السيولة المحلية كأحد أهم عوامل الاستقرار في الاقتصاد الكويتي، فقد استمرت التدفقات النقدية داخل الاقتصاد بوتيرة مستقرة، مدعومة بقوة الجهاز المصرفي، وارتفاع الدوائج، واستمرار الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب النشاط المحفوظ في الأسواق خلال موسم رمضان والعيد، واستمرار تمويل الأنشطة الاقتصادية دون قيود.

ويعكس هذا التماسك أن الاقتصاد يعتمد على قاعدة سيولة داخلية قوية تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة الصدمات، حيث تسهم في امتصاص التقلبات قصيرة الأجل، وتحد من تأثير النشاط الاقتصادي بأي ضغوط خارجية، ما يعزز من استقرار السوق ويمنح صانعي القرار مساحة أوسع لإدارة الأزمة بكفاءة.

**تاسعاً: تماسك القطاع الخاص واستمرارية الأنشطة الاقتصادية**  
أظهرت الشركات المحلية، خصوصاً في قطاعات التجارة والخدمات والنقل، قدرة

في استكمال خطط سفرهم رغم القيود المفروضة على الحركة الجوية، كما يؤكد هذا النموذج قدرة القطاع الخاص على التكيف مع الأزمات، والدخول في مرحلة تشغيلية جديدة قائمة على المرونة وتعدد الخيارات، بما يحد من تأثير التطورات الإقليمية على قطاع النقل الجوي.

**سادساً: زخم استهلاكي رغم صافرات الإنذار**  
أظهرت الأسواق المحلية خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك وأيام عيد الفطر زخماً استهلاكياً لافتاً، عكس مستوى عالياً من الثقة في استقرار الأوضاع الداخلية واستمرارية النشاط الاقتصادي، فقد شهدت المجمعات التجارية والأسواق الشعبية إقبالا كثيفاً من المتسوقين، مع ارتفاع ملحوظ في حركة الشراء على مختلف السلع المرتبطة بحياة العيد، من الملابس والحلويات إلى الهدايا والعطور.

ولم تمنع صافرات الإنذار التي ترأمت مع صلاتي عيد الفطر والجمعة من استمرار الحياة الطبيعية، حيث واصل المواطنون والمقيمون أداء شعائريهم الاحتفالي بالمناسبة، في مشهد يعكس تماسك المجتمع وثقته في جاهزية الدولة وإجراءاتها. كما برزت طوابير السحب من مكاتب «العيادي» التي وفرتها البنوك في مختلف المواقع، كدليل إضافي على قوة الطلب الاستهلاكي واستمرار دورة الإنفاق، بما يؤكد أن الاستهلاك المحلي لا يزال أحد أبرز محركات الاقتصاد الكويتي، حتى في ظل الظروف الاستثنائية.

**سابعاً: استمرارية الأعمال انعكاس جاهزية الاقتصاد**  
في موازاة المؤشرات الاقتصادية والمالية، برزت استمرارية الأعمال في مختلف القطاعات كأحد أهم مؤشرات قوة الاقتصاد الكويتي خلال الأزمة، حيث واصلت الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والخدمية تقديم خدماتها دون انقطاع، مدعومة بتفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال

أحمد مغربي

في خضم تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة منذ اندلاع الحرب الأمريكية-الإسرائيلية الإيرانية في 28 فبراير الماضي، قدم الاقتصاد الكويتي نموذجاً مختلفاً في التعامل مع الصدمات، حيث لم تقتصر استجابته على الحفاظ على الاستقرار. بل أظهرت مؤشرات قدرة واضحة على العمل بكفاءة تحت ضغط مباشر، مدعوماً بقاعدة مالية ومؤسسية متينة. فخلال 25 يوماً من الأزمة، عكست البيانات الاقتصادية والمالية مساراً متوازناً. جمع بين الاستفادة المحدودة من ارتفاع الحاد في أسعار النفط. وبين الحفاظ على استقرار القطاعات الحيوية واستمرارية الأعمال دون تعطل. إلى جانب استمرار تدفق السيولة إلى الأسواق المالية وثبتت التصنيف الائتماني السيادي في توقيت بالغ الحساسية. وفي هذا السياق، يتضح أن الاقتصاد الكويتي لا يدار بحدود فعل آنية، بل ضمن منظومة تعتمد على المصدات المالية القوية، والسياسات المتحفظة، والجاهزية التشغيلية العالية، وهو ما انعكس في تماسك السوق المالي، واستمرار النشاط الاستهلاكي، وقدرة القطاعات الحكومية والخاصة على التكيف السريع مع المتغيرات. ويؤكد هذا الأداء أن الكويت تدخل هذه المرحلة بأدوات اقتصادية متقدمة. تمكنها من احتواء التدايمات، والحفاظ على زخم النشاط الاقتصادي، وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال. في ظل واحدة من أكثر الفترات الإقليمية حساسية، وفيما يلي أبرز 10 محاور ترصد ملامح هذا الأداء الاقتصادي خلال الأزمة:

#### أولاً: ارتفاع النفط يدعم الإيرادات.. ضمن حدود التشغيل النفطي

شكل الارتفاع الحاد في أسعار النفط الكويتي أحد أبرز المتغيرات الاقتصادية خلال الأزمة الحالية، مع وصول سعر البرميل إلى نحو 156.50 دولاراً في 21 مارس الجاري، وهو مستوى مرتفع تاريخياً يعزز الإيرادات النظرية للدولة، ومنذ بداية الحرب، قفز سعر النفط الكويتي من مستويات 69.20 دولاراً للبرميل في 27 فبراير الماضي، محققاً زيادة تتجاوز 87.3 دولاراً للبرميل منذ بداية الحرب، وبما يعادل 126.2%.

ورغم هذا الارتفاع اللافت، فإن انعكاسه الفعلي على الاقتصاد الكويتي يظل جزئياً ومحكوماً بعوامل تشغيلية، في مقدمتها الخفض الاحترازي للإنتاج وبعض عمليات التكرير ضمن إدارة المخاطر. وفي المقابل، فإن وجود مخزونات نفطية خارجية - وفق ما أشارت إليه التصريحات الرسمية - يوفر قدراً من المرونة في إدارة الصادرات، وقد يتيح الاستفادة من مستويات الأسعار المرتفعة بشكل محدود ومدروس، دون الاعتماد الكامل على الإنتاج الفوري أو المبالغ في تقدير الأثر المالي المباشر.

#### ثانياً: تثبيت التصنيف الائتماني يعزز الثقة في توقيت مفصلي

في تطور يعكس متانة الاقتصاد الكويتي، قامت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيفات الائتمانية «S&P» بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للكويت عند مستوى (AA-) وقصير الأجل عند (1-AA+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك في توقيت يتزامن مع نزوة التوترات الجيوسياسية في المنطقة، ويكتسب هذا التثبيت أهمية خاصة كونه جاء خلال فترة ضغط إقليمي مباشر، ما يعزز من مصداقية التقييم ويؤكد ثقة المؤسسات الدولية في قدرة الاقتصاد الكويتي على الحفاظ على استقراره.

#### ثالثاً: القطاع النفطي.. استمرارية الأعمال رغم المصيريات

رغم التطورات الأمنية التي شهدتها البلاد، بما في ذلك استهداف مصفاةي الأحمدى وميناء عبدالله بطائرات مسيرة في آخر أيام شهر رمضان وفجر عيد الفطر المبارك، وأصل القطاع النفطي أداءه التشغيلي دون انقطاع يذكر، محافظاً على استمرارية تزويد السوق المحلي باحتياجاته من المشتقات النفطية. فقد نجحت مؤسسة البترول الكويتية وشركائها التابعة في تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال بكفاءة عالية، ما أسهم في ضمان تدفق الوقود إلى محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه، والتي تمثل أحد أهم مرتكزات الاستقرار الخدمي في البلاد، خاصة في ظل ارتفاع الطلب خلال هذه الفترة، كما تم الحفاظ على انتظام عمليات التكرير والتوزيع، مع اتخاذ إجراءات احترازية لتعزيز سلامة المنشآت والعمالين. ويعكس هذا الأداء جاهزية القطاع النفطي للتعامل مع السيناريوهات الطارئة، وقدرته على الفصل بين التحديات الأمنية واستمرارية العمليات التشغيلية، بما يضمن عدم تأثر الخدمات الحيوية أو الإمدادات المحلية.

#### رابعاً: شركات الطيران تؤمن حركة السفر عبر مطاري «القيصومة» و«الدمام»

في استجابة مباشرة للظروف التشغيلية التي فرضتها الأوضاع الإقليمية، اتجهت شركات الطيران الوطنية إلى تفعيل حلول بديلة لضمان استمرارية حركة السفر، حيث قامت كل من شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركة طيران الجزيرة بتسيير رحلاتها عبر مطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام، إلى جانب استخدام مطار القيصومة في حفر الباطن كأحد الخيارات التشغيلية المتاحة، في المملكة العربية السعودية، مع توفير خدمات نقل بري مخصصة لنقل المسافرين من داخل الكويت إلى تلك المطارات.

#### خامساً: شركات الطيران تؤمن حركة السفر عبر مطاري «القيصومة» و«الدمام»

في استجابة مباشرة للظروف التشغيلية التي فرضتها الأوضاع الإقليمية، اتجهت شركات الطيران الوطنية إلى تفعيل حلول بديلة لضمان استمرارية حركة السفر، حيث قامت كل من شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركة طيران الجزيرة بتسيير رحلاتها عبر مطار الملك فهد الدولي في مدينة الدمام، إلى جانب استخدام مطار القيصومة في حفر الباطن كأحد الخيارات التشغيلية المتاحة، في المملكة العربية السعودية، مع توفير خدمات نقل بري مخصصة لنقل المسافرين من داخل الكويت إلى تلك المطارات.

#### يتوقع أن يسجل زيادة بنسبة 5.1% خلال الفترة من 2026 إلى 2029

### نمو قطاع الإنشاءات المحلي مدفوعاً بزيادة الإنفاق



قالت مجلة ميد إن شركة التحليلات البريطانية «غلوبل داتا» توقع أن يسجل قطاع الإنشاءات في الكويت نمواً بنسبة 5.1% خلال الفترة من 2026 إلى 2029، مدفوعاً باستثمارات حكومية في قطاع النفط والغاز تستهدف رفع مستويات الإنتاج، إلى جانب التوسع في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية. وتكررت المجلة أنه على المدى القصير يرجح أن يتعزز الأداء بدعم من الإنفاق المعتمد ضمن ميزانية 2025-2026، ما يوفر زخماً إضافياً لمشروعات التطوير. وبحسب التقديرات، سيحقق القطاع متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 4.9% خلال الفترة ذاتها، مدعوماً بالاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة وقطاع النقل إلى جانب النفط والغاز، فيما يتوقع أن ينمو قطاع الإنشاءات التجارية بنسبة 4.8% نتيجة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير الفنادق ومنافذ التجزئة والمباني المكتبية. وفي سياق دعم هذا النمو، طرحت وزارة الأشغال العامة عدة مناقصات لمشروعات بنية تحتية في مناطق مختلفة من البلاد. وتشمل المناقصة الأولى تنفيذ أنظمة تصريف مياه الأمطار في مناطق

جنوب صباح الأحمد، وصباح الأحمد، والخيران، والوفرة السكنية. كما تتضمن المناقصة الثانية إنشاء نظام للمياه المعالجة بالمنطقة الجنوبية، فيما تغطي المناقصة الثالثة إنشاء نظام مماثل في المنطقة الشمالية. أما المناقصة الرابعة فتشمل تنفيذ أعمال طرق وجسور، وأنظمة تصريف مياه الأمطار، وشبكات الصرف الصحي، إضافة إلى خدمات أخرى لجزء من طريق كبد - الصليبية، إلى جانب جزء من طريق الربط الصناعي في المنطقة ذاتها، وقد طرحت الوزارة هذه المناقصات في مايو الماضي، مع تحديد 21 أبريل موعداً نهائياً لتقديم العطاءات.

#### في وقت شهدت معظم الأسواق الخليجية موجات بيع حادة وتراجعات مزدوجة الرقم

### بورصة الكويت تنجح في استيعاب صدمة الحرب بـ «أقل الخسائر»



بورصة الكويت تنجح في تقديم نموذج مختلف في إدارة الصدمات لتقلص من حدة التراجعات نتيجة الحرب

أداءه منذ بداية العام إلى خسارة بنسبة 8.2%، كما تكبد سوق البورصة للأوراق المالية خسائر بلغت 8.44% منذ اندلاع الحرب، متأثراً بشكل رئيسي بقطاعي العقار والرعاية الصحية اللذين سجلتا تراجعاً بلغت 27% و19% على التوالي، في حين خسرت القطاع المالي نحو 7%، ما أدى إلى تراجع القيمة السوقية بنحو 238 مليار درهم (65 مليار دولار) لتستقر عند 2.85 تريليون درهم (775 مليار

على مستوياتها المستقرة عند نحو 55 مليون دينار كمعدل يومي، في إشارة إلى استمرار النشاط الاستثماري وعدم حدوث انسحاب واسع نحو السيولة النقدية. وفي المقابل، تكشف المقارنة الإقليمية عن تفاوت حاد في ردود الفعل، حيث تصدرت الأسواق الإماراتية قائمة الخسائر، فقد خسرت مؤشر سوق دبي المالي 14.7% منذ اندلاع الحرب، ليتحول

#### المحل المالي

تصدرت بورصة الكويت مشهد أسواق المال الخليجية في أعقاب الحرب الأمريكية - الإسرائيلية - الإيرانية، ليس من حيث تحقيق المكاسب، بل من حيث قدرتها على امتصاص الصدمة بأقل الخسائر مقارنة بنظيراتها الإقليمية، في وقت شهدت فيه معظم الأسواق الخليجية موجات بيع حادة وتراجعات مزدوجة الرقم، فقد سجل مؤشر السوق العام تراجعاً محدوداً بنسبة 1.1% فقط منذ بداية شهر مارس الجاري، مع خسارة سوقية بلغت نحو 575 مليون دينار، وهو أداء يعكس تماسكاً نسبياً في ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب. وباتى هذا الأداء في وقت ارتفعت فيه خسائر مؤشر بورصة الكويت منذ بداية العام إلى 4.82%، إلا أن سلوك الأسواق خلال فترة الحرب عكس توازناً واضحاً بين الضغوط البيعية وعمليات الارتداد، حيث شهدت السوق 9 جلسات تراجعاً مقابل 4 جلسات صعود قوية، ما يعكس حالة من الترقب الحذر دون الانزلاق إلى موجة هلع جماعية، كما حافظت السيولة